# الفيدرالية واشكالية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق

أ.م.د أبتسام محمد عبد(*)

**المقدمة :**

**أطلق الغزو الامريكي للعراق في عام 2003 التطلعات القومية المكبوتة للشعب الكردي ، فبعد ان خذلتهم الدول الاستعمارية لا سيما بريطانيا في اقامة وطن يضم الاكراد المبعثرين في كل من العراق وتركيا وسوريا وايران تمكن اكراد العراق من اقامة دولة شبه مستقلة في شمال البلاد في خطوة يعدونها مكافأة لنضالهم الطويل الذي استمر عقودا ضد السلطة المركزية في بغداد احتجاجا على ما يسمونه دمج قسري للأكراد بالدولة العراقية ، وللحصول على مزيد من الحقوق والامتيازات بوصفهم شركاء في هذا الوطن .**

**إنَّ المنطقة الفيدرالية في اقليم كردستان العراق أضحت حقيقة قائمة وهي باتت ترنو ليس الى تعزيز سلطتها مقابل سلطة الحكومة المركزية، وانما الى ضم مناطق اخرى تقطنها اغلبية كردية لا سيما محافظة كركوك الغنية بالنفط الى نطاق سيطرتها على اعتبار ان ثروتها ستشكل القاعدة المادية الاقوى التي ستعتمد عليها الدولة الكردية المؤمل قيامها في المستقبل.**

**وعلى الرغم مما تثيره السياسات الكردية من قلق للحكومة المركزية وجيران العراق على حد سواء الا انه اذا عوملت هذه التطلعات أو النوايا بطريقة غير مناسبة أو تم تجاهلها فأنها قد تتسبب بحالة من عدم الاستقرار والعنف في مرحلة تعد من أخطر المراحل التي يمر بها العراق ، وقد تدفع الاكراد الى بلورة سياسات وتنفيذها بطريقة تعزز شرعية**

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

البنية الفيدرالية في كردستان واستغلالها كعنصر ذو فاعلية قادر على خلق دولة كردية مستقلة قابلة للحياة والعيش خارج الدولة العراقية .

إنَّ هذا البحث يعتمد على فرضية تساؤلية هي : هل ان مظاهر الدولة في اقليم كردستان التي بنيت في ظل النظام الفيدرالي هي لغر ض البقاء داخل العراق أم الانفصال عنه مستقبلا ، وهذا ما سيكشفه لنا هذا البحث المقسم على اربعة مباحث هي كالآتي :

المقدمة .

المبحث الأول : مفهوم الفيدرالية .

المبحث الثاني : منظور الاكراد للفيدرالية .

المبحث الثالث : اشكالية العلاقة بين المركز والاقليم .

المبحث الرابع : مستقبل اقليم كردستان في ظل دولة العراق الفيدرالية .

الخاتمة .

## المبحث الأول : مفهوم الفيدرالية

الفيدرالية في تعريفها العام هي شكل من اشكال الحكم تتقاسم السلطة فيه وتتشاطرها الحكومة المركزية (الفيدرالية أو القومية) وحكومات الوحدات المكونة (حكومات الولايات أو الاقاليم)، ويكون الافراد مواطني الحكومة المركزية وحكومات الوحدات المكونة، ويقومون بانتخاب البعض من هيئات هذه وتلك، وشكل الحكم الفيدرالي شكل تعاقدي دستوري، وهذا يعني أنَّ سلطة كل مستوى من مستويات الحكم المركزي أو الاقليمي تكون مستمدة من الدستور وليس من مستوى الحكم الآخر .

والفيدرالية بصفتها هذه ستتطلب على الارجح دستورا مكتوبا يصون الحقوق الدستورية لكل مستوى من مستويات الحكم ، وينص على وسائل التحكيم في حال نشوء خلافات بينها ، كما ترتبط اشكال الحكم الفيدرالية عادة ببرلمان ذي مجلسين ، احدهما يمثل المواطنين حسب عدد سكانهم ، والآخر يمثل الوحدات المكونة للنظام الفيدرالي ، ونظرا لما يترتب على الفيدرالية من تقاسم للسلطة ، فأن النظام الفيدرالي الحق يعني ضمنا ديمقراطية أو في الاقل شكل من اشكال التعددية [1] ، فضلا عن توفر بعض

الترتيبات الخاصة لتمثيل الوحدات المكونة للمؤسسات الرئيسية بحيث تسمح للأقاليم بالمشاركة في صنع القرار المركزي ، ويتم عادة اعطاء الوحدات الاصغر وزنا اكبر مما يسمح به عدد السكان فيها ، وايجاد مؤسسات واجراءات لتسهيل العلاقات بين الحكومات وتنسيقها [2]، ويرى البعض ان هذه المؤسسات المشتركة اذا ما ارادت كسب ثقة المواطنين في الوحدات المختلفة فان عليها [1]الوفاء بمعيارين هما: التزام الجانب التمثيلي بداخل مؤسسات الحكومة الفيدرالية للتنوع الداخلي في هذا الاتحاد ، والتزام الفاعلية في عملية صنع القرار في الحكومة الفيدرالية [3].

ويمكن للمؤسسات السياسية الرئيسية في الاتحاد الفيدرالي ان تساعد على تحديد سمات ذلك الاتحاد وتشكيلها ، وتكون ترتيبات المؤسسات داخل الوحدات المكونة من النوع ذاته المعتمد عادة في الحكومة الاتحادية . ويمكن لهذه المؤسسات أنْ تكون برلمانية أو رئاسية من حيث الشكل ، وتعطي اهمية كبيرة للتمثيل الاقليمي أو تمثيل الجماعات الخاصة ، وتستخدم انظمة انتخابية قائمة على أساس الاغلبية أو التمثيل النسبي ، وتشتمل على حزب سياسي واحد مسيطر أو حزبان يتبادلان السلطة أو احزاب عدة ذات احجام متباينة ، واخيرا تمتعها بثقافة سياسية حزبية تحترم مبدأ الفائز بالانتخابات أو ثقافة الاجماع من خلال تواجد حكومات وممارسات لصنع القرار تعتمد قاعدة عريضة من الجمهور .

إنَّ الحكومات المركزية اذا ما ارادت الاحتفاظ بشرعيتها وفعاليتها فأن عليها الوفاء بمسؤوليتها الدستورية ، وتعزيز الوحدة الوطنية ، وتنمية الهوية القومية ، وحماية حقوق الاقليات ، والارتقاء بأداء الحكومة الفيدرالية . ويعتمد نجاح هذه الحكومات والتزامها بهذه الاهداف على على حسن اختيارها التدابير والممارسات المؤسسية [4].

يتم توزيع الصلاحيات في النظام الفيدرالي على وفق مستويين ، فالحكومة الاتحادية توكل اليها مهام الدفاع والخارجية والمالية والهجرة نظرا لأن هذه الشؤون بحاجة الى حكومة مركزية واحدة ، فيما تتحدد المهام الموكلة الى الوحدات السياسية للدولة الفيدرالية في تلك التي لها صلة مباشرة بحياة المواطن مثل الامور المتعلقة بقوانين وتشريعات الملكية والمواصلات الداخلية والاعمال التجارية والتعليم وقوانين الجريمة

وتشريعات العمل الداخلية ، وتتفأوت درجة ما يمكن ان تتمتع به الحكومة المركزية والوحدات السياسية المكونة لها من صلاحيات في الدول الفيدرالية بناءا على طبيعة الدولة ذاتها وما يحدده دستورها [5] .

لا يعني انضمام الوحدات السياسية للاتحاد الفيدرالي ذوبانها كليا في دولة الاتحاد لدرجة تفقدها شخصيتها أو خصوصيتها بل العكس تماما ، اذ سيسمح لها الاحتفاظ بسيادتها الداخلية ، وهذا يعني ان النظام الفيدرالي يمكنه التوفيق ما بين فكرتين متناقضتين هما الوحدة والتنوع ، فهو لا يلغي الاستقلال الكامل للوحدات المكونة له لكنه في الوقت ذاته لا يذيبها في الوحدة الجديدة [6] .

ويرى الفيلسوف البريطاني (جون ستيوارت مل) ان افضل نظام للاطراف التي لا تود العيش في ظل دولة مركزية هو النظام الفيدرالي الذي سيقيها الحرب فيما بينها ويمنع عنها الاعتداء الخارجي ، وحدد مل ثلاثة شروط اساسية للفيدرالية هي كالآتي[7]:

1- وجود نوع من الهوية المشتركة لصالح عرق أو لغة أو دين ومؤسسات سياسية مشتركة بين جميع الاطراف المشتركة في الدولة الفيدرالية .
2- ضرورة ان يكون المركز اقوى من الاطراف المحلية والتي تبقى بحاجة دائمة الى مساعدته اذا ما تعرضت لتهديد أو خطر .
3- اهمية ان يكون هناك تسأوي بين الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية حتى لا تطغى واحدة منهن على الاخرى أو مجموعة على الاخريات.

اما ارند لجفارت فيرى ان هناك شروط معينة ينبغي ان تتوفر من اجل تحقيق ديمقراطية فيدرالية ناجحة هي كالآتي [8] :

1- قدرة النخبة الوطنية المثقفة على التوفيق بين المصالح الوطنية العامة والمصالح الاقليمية الخاصة.
2- قدرتها على تخطي الانقسامات وبذل جهود مشتركة مع نخب الثقافات الاقليمية المنافسة .
3- ضرورة ان يكون لديها التزام بحفظ النظام وتحسين تماسكه واستقراره .
4- ادراكها لمخاطر التفكك السياسي .

للفيدرالية سمات عامة يتحدد ابرزها بالآتي :

1- الوحدة على الصعيد الخارجي : إذ لا يعترف الا بالدولة الاتحادية والتي تتمتع لوحدها بالشخصية القانونية على الصعيد الدولي .

2- التعدد على الصعيد الداخلي : إذ إنَّ لكل اقليم مؤسساته السياسية والدستورية ، وله حق اصدار تشريعاته الخاصة به شريطة الا تتعارض مع الدستور والتشريعات الاتحاديين .

3- مرونة في العلاقات ما بين المركز والاقاليم: إذ يسود التوازن العلاقة ما بين الطرفين بحيث تسمح بالعيش المشترك مع ضمان المحافظة على الاستقلال في الوقت نفسه[9] .

4- ان يكون هناك علم رسمي واحد للدولة الفيدرالية يرفع على المؤسسات والمباني الحكومية في المركز والاقاليم على حد سواء ، ويتقدم على ما سواه من أعلام الاقاليم أو الولايات .

5- تشكيل جيش وطني واحد للدولة الفيدرالية وهو المسؤول عن حماية امنها ، ولا يحق للأقاليم تكوين جيش خاص بها ما عدا قوات الشرطة التي تتولى مسؤولية الامن الداخلي في الاقليم .

6- استخراج الثروات وتوزيعها واستثمارها من صلاحيات الحكومة المركزية فيما لا يحق لحكومات الاقاليم أو الولايات توقيع عقود للاستثمار والتنقيب مع جهات خارجية الا بموافقة الحكومة المركزية[10] .

يعتمد النظام الفيدرالي مبدأ اللامركزية في مجالي الحكم والادارة ، ويمارس العامل السياسي دورا مؤثرا في فعالية النظم القائمة على اللامركزية ، فالنظام المحلي مثلا يعد نظاما فرعيا لنظام الحكم والادارة الذي يعد بدوره نظاما فرعيا للنظام السياسي ، وتمتد هذه السلسة وتتواصل الى النظام الاجتماعي – الثقافي ، اذ تؤدي هذه العوامل دورا مؤثرا على اللامركزية سلبا وايجابا ، اذ من المفترض ان تتواءم اللامركزية مع عناصر التنوع المحلي بحيث تدفع نحو الاندماج القومي والتكافل الاجتماعي وليس العكس اي نحو تهديد الاستقرار الوطني .

ان الاسباب التي تجعل من اللامركزية تنظيما ملائما لاشكال النظم السياسية كافة هي كالأتي :

1- اسباب سياسية – اجتماعية : وهي تلك التي تتمثل في اهمية اللامركزية وقدرتها على اتاحة قنوات المشاركة السياسية وتوسيع نطاقها امام المواطنين كافة لصنع السياسات العامة سواء كانت كقيمة اخلاقية تحقيقا لمبدأ المواطنة والسيادة الشعبية ، أم كهدف عملي من اجل ضمان مزيد من التأييد من جانب المواطنين وتعبئتهم من اجل تحقيق اهداف السياسة العامة .

2- اسباب ادارية – مالية : وهي التي ترتبط بما تتيحه اللامركزية من مزايا تقسيم السلطات والاختصاصات الادارية ما بين المركز والاقاليم الامر الذي يولد قدرة فعالة على مواجهة المشكلات الادارية المختلفة والحد من سيطرة البيروقراطية الادارية ، وخلق درجة من التنسيق والتكامل بين المشاريع والهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وتفعيلها ، وهذا الوضع سيساعد على محاربة الفساد والفقر واشراك المواطنين المهمشين في ادارة مجتمعاتهم الصغيرة ، وتسهيل عمليات المراقبة والمحاسبة [11] .

يقتضي تحقيق الاهداف المنشودة من اتباع اللامركزية في ثلاثة محأور هي كالآتي[12] :

1- الاطار التشريعي : وهو يعد شرطا لازما لأعتماد مبدأ اللامركزية في الحكم ، ويختلف هذا الاطار من دولة الى اخرى ، فقد ينص عليه في الدستور أو من خلال القانون أو الاثنين معا ، ولا تتضمن الكثير من دساتير العالم نصا تفصيليا يوضح دور السلطة المحلية ، واحيانا يتم الاعتراف الدستوري بها بوصفها مستوى من مستويات الحكومة .

2- التمويل المالي : يتطلب تعزيز التنمية وجود نظام لا مركزي ، ولكن التنمية لا قيمة لها دون دون توفير الدعم المادي المحلي والذي يختلف توفيره من دولة الى اخرى ، فأما ان يتم تدبيره من خلال تحويل عوائد معينة الى السلطة المحلية

بشكل منتظم أو فرض ضرائب محلية أو غيرها ، واحيانا يتم الاعتماد على مصادر تمويل خارجية من الهيئات والمنظمات الدولية .

3- ثقافة الديمقراطية : يعد النظام اللامركزي احد اهم شروط التحول الديمقراطي فمن مزاياه انه يدعم مشاركة المواطنين في ادارة شؤونهم المحلية ، وتقوم المؤسسات الاقليمية والمحلية بدور اكثر فاعلية وكفاءة من تلك المؤسسات القائمة على التخطيط المركزي من ناحية الحاجة بالمتطلبات والحاجات الاقليمية والمحلية ، اذ تكون اكثر استجابة لتنوع الظروف المختلفة لكل اقليم مما يجعلها اكثر قدرة على ادارة عملية التنمية القومية التي تتطلب القدرة على تنمية الموارد المالية والبشرية في الاقاليم مما يقلل تدريجيا من الاعتماد على الموارد المركزية .

## المبحث الثاني : مفهوم الأكراد للفيدرالية .

إنَّ احدى طرق نشأة الفيدرالية هي طريقة العيش المشترك والتي تتم عادة من خلال تحول دولة مركزية موحدة قائمة بذاتها من النظام المركزي الى النظام الفيدرالي في محأولة لمواجهة التحديات الداخلية الناجمة عن الاختلافات المحلية في الدولة مثل الاختلافات الثقافية والعرقية بوصفها السبيل الامثل لمنع تفكك الدولة وانقسامها الى مجموعة من الدول المستقلة وهو الاسلوب الذي يحأول العراق تبنيه (بعد العام 2003) ، فضلا عن المحافظة على وحدة المجتمعات المنقسمة داخليا من اجل الحيلولة دون الدخول في حروب فيما بينها من اجل الانفصال عن جسد الدولة الام ، فالنهج الفيدرالي ساعد في الحفاظ على بقاء اقليم كردستان ضمن الدولة العراقية ، لكن المخأوف من تطبيق النهج الفيدرالي لا تتأتى حاليا وانما على المدى البعيد ، فبالرغم من ان الفيدرالية ستساهم في ابعاد التهديدات الخارجية عن بعض الوحدات السياسية في الدولة الفيدرلية ، وتحقيق الامن والاستقرار في ربوعها ، الا انها لن تكون كذلك على المستوى الداخلي ، إذ قد تشجع الفيدرالية العناصر الانفصالية في بعض الاقاليم للمطالبة بالانفصال في ظل تمتع هذه الاقاليم بالاستقلالية في الكثير من الامور [13] .

ليس بالأمر الهين تحقيق الوحدة ضمن نسيج معقد من التنوع في الدولة الواحدة نظرا لأختلاف هذا التنوع من مجتمع الى آخر فكل له درجة مختلفة من التعقيد والصعوبة ، لذا تمثل الفيدرالية الحل المثالي والواقعي للمجتمعات التي يشكل فيها التنوع ازمة قد يؤدي الى التفكك والانفصال ، فالفيدرالية تجمع بين كل اطراف التنوع في أطار اتحادي يقع في منطقة الوسط ما بين الاتحاد الكامل وبين الاستقلال التام ضمن اطار الدولة الفيدرالية الواحدة (14).

وبما ان الفيدرالية تنتج عن محأولة جمع مجموعات متباينة على الرغم من ارادتها لتشكيل دولة موحدة ، أو من وحدات سياسية توحدت بمحض اختيارها . فأن الحالة الأولى تنطبق على الوضع الكردي أي الاتحاد غير الطوعي ، فالمنطقة الكردية المكونة حاليا من ثلاث محافظات حتى مع استثناء منطقة كركوك المتنازع عليها غير متجانسة وتضم عددا من العرب والتركمان والمسيحيين ، ولذا يحأول اكراد العراق تكوين كيان كردستاني جامع بدلا من كيان مقتصر على الاثنية الكردية .

إنَّ وجود مشاعر انفصالية قوية في اطار الترتيبات الفيدرالية غير الطوعية قد يفسح المجال امام وجود قدر كبير من من المشاكل والخلافات بين المركز والاقاليم ، لذا وبما ان المشاعر الانفصالية في كردستان تبدو قوية ، فلا عجب أنْ يميل هذا الاقليم الى اتخاذ مواقف اكثر حدة في وجه المركز الذي طالما اتخاذ مواقف اكثر تساهلا حتى الآن تجاه مطالب الاكراد.

نجح الاكراد في مأسسة منطقتهم وتمكنوا عمليا من ادارة منطقتهم منذ عام 1991 ، وقد اعتمد هذا الاستقرار على عوامل عدة منها : الاداء السلس للحكومة الاقليمية في كردستان ، وتقليص الصراعات ما بين الحزبين الرئيسين الى الحد الادنى، وابداء قدر من التعأون مع الحكومة المركزية في بغداد ، وتحسن مستوى الأحوال الاقتصادية ، وتدني التدخل الخارجي ، والاعتراف بالاكراد كمجموعة اثنية منفصلة اذ اعترف الدستور العراقي لعام 2005 بالحكومة الاقليمية في كردستان بوصفها مكون اساسي من مكونات العراق الفيدرالي ، واعتماد اللغة الكردية الى جانب اللغة العربية بوصفها لغة رسمية في البلاد .

ادرك الاكراد ان هذه الفترة من تاريخ العراق قد ت كون اللحظة التاريخية التي توفر لهم الفرصة الملائمة للحصول على حكم ذاتي معزز ونشط ، لذا انخرطوا في عملية بناء الدولة العراقية بفاعلية وبالتعأون مع الحكومة المركزية لدرجة ان دورهم شكل في بعض الاحيان دورا لا غنى عنه ، ولقد ساعد انضباطهم الداخلي وتحضيراتهم الدقيقة ووحدة رؤاهم الاستراتيجية على حسن ادائهم الحكومي من جهة وترك بصمة واضحة على الكثير من اجراءات الدولة وقراراتها من جهة اخرى [15] .

وينشد الاكراد فيدرالية قائمة على الاساس الاثني والتي بأمكانها ان تتيح لهم الحفاظ على هويتهم الثقافية ، وتمنحهم أكبر قدر ممكن من صنع السياسة العامة في اقليمهم على ان تكون مصانة دستوريا ، وهي الصيغة التي ترفضها معظم القوى والاحزاب السياسية العراقية والتى ترى فيها مقدمة لانفصال الاقليم الكردي مستقبلا ومن ثم تقسيم العراق وشرذمته ، طارحين بدلا عنه صيغة مغايرة هي الفيدرالية المناطقية أو مايسمى بفيدرالية المحافظات التي يرون انها الانسب لحكم العراق اذ تميل هذه الصيغة الى اضعاف أي جماعة أثنية واحدة باقامة حكومات اقليمية وتشجيع التعأون بين المكونات الاثنية ، وهي الصيغة التي يرفضها الاكراد معتبرين اياها تهديدا لوجودهم القومي .

وتكمن صعوبة الحل حاليا في عدم توصل الفئات المكونة للشعب العراقي الى صيغة توافقية اختيارية لنوع الفيدرالية التي يمكن اعتمادها للبلاد والتي تحقق هدفين في الوقت ذاته ضمان حقوق الاكراد وتلبية رغبة العرب في الحفاظ على وحدة البلد في ضوء تمسك كل طرف بمقترحه [16] .

هناك ثلاثة متغيرات رئيسة في اطار جدل الفيدرالية في العراق ادت دورا محوريا في معظم التجاذبات التي حدثت بين مختلف الاطراف السياسية وهي السيادة الداخلية والمشاركة في السلطة وتوزيع الثروات ، ويتسم موقف الاطراف السياسية العراقية من هذه المتغيرات بعدم الثبات ، ويعد غياب الرؤية بعيدة المدى ، وعدم تحديد الأولويات والاهداف للجماعات العراقية المختلفة ، وعدم الفهم الواضح للنظام الفيدرالي وراء تذبذب هذه المواقف [17] .

يعتقد الاكراد ان حل قضيتهم يتم من خلال استقلالهم في ادارة شؤون منطقتهم على ان تكون العلاقة الدستورية بين العرب والاكراد من خلال صيغة الدولة الفيدرالية ، وهذا الامر سيضمن للاكراد ادارة شؤون اقليمهم والمشاركة في عملية صنع القرارات السياسية للحكومة الفيدرالية المركزية المبنية على تفريق السلطات[18]، وحماية هويتهم القومية من اي تهديد يوجه ضدهم كما حصل في الماضي ، وتوحيد العراق ودعم سيادته والاسهام في حل مشاكله ، وحماية الحقوق المشروعة لكل العراقيين وتلبية مطالبهم كما صرح بذلك كل من مسعود البرزاني وجلال الطالباني [19].

يدافع الاكراد عن حقهم في اقامة نظام فيدرالي الى الى فشل مشروع الحكم الذاتي الذي منح لهم بوجب دستور العام 1970، اذ ان المركز حسب رأيهم قد افرغ مشروع الشراكة بين العرب والاكراد من محتواه من خلال معاملة الاقليم كتابع للمركز وليس شريك ، وقسوة السياسات الاستيعابية الهادفة الى بناء الدولة – الامة ومركزتها الحادة، فضلا عن خشية الاكراد من الذوبان في الدولة العراقية وفقدان هويتهم القومية، ويعتقد الاكراد ان الفيدرالية اصبحت واقع حال منذ العام 1991 وانها تجسدت في دستور العام 2005 * متخذة شكل الفيدرالية اللاتماثلية التي تتمتع فيها الوحدات الفرعية ذات الاساس القومي والثقافي المتميز بسلطات أوسع مقارنة بنظيرتها ذات الاساس الاقليمي ، فضلا عن تمتعها اي هذه الاقاليم بأتفاق الاطراف المعنية بأستقلالية كبيرة قد ترقى الى المطالبة بتقاسم الثروات الوطنية والتمثيل الدبلوماسي والثقافي على الصعيد الدولي [20]. وهذا ما يحدث في العراق حاليا اذ يتقاسم الاقليم غالبية الصلاحيات والاختصاصات أي جزء كبير من سلطة الحكم مع المركز .

يرغب الاكراد في الحصول على ما هو اشبه بالعملية المركبة ، فهم يريدون التمتع بحقوق النموذج الفيدرالي في مجال الحقوق ، والنموذج الكونفيدرالي في مجال السلطة والسيادة ، وعلى اساس علاقة دولتين صديقتين في مجال الواجبات ، بأختصار انهم يريدون بنية اتحادية تتيح لهم الاحتفاظ بكثير من مميزات الحكم الذاتي الذي يملكونه حاليا [21].

إنَّ حصول الاكراد على نوع الفيدرالية التي تلبي طموحاتهم ومطالبهم تبدو صعبة حاليا، فضلا عن ان الاكراد اذا ما افلحوا في تحقيق نمط من الفيدرالية في الدستور الجديد ، فأن افتقاد العراق الى الثقافة الديمقراطية سيجعل من الصعب للغاية تطبيق فيدرالية حقيقية [22].

وبالدرجة نفسها ، تبدو امكانية الانفصال الكردي حقيقية ، ويمكن للحكومة المركزية في بغداد وجيران العراق اكراه كردستان على البقاء داخل العراق بوسائل عدة مثل التهديد بالعقوبات الاقتصادية ، أو التدخل العسكري ، أو اغراء الاكراد عبر الحوافز بالفيدرالية مع العراق ، وحتى لو كان استرضاء الاكراد هو الخيار المرغوب الا انه خيار مشوب بالمخاطر ، اذ ان الاسباب التي تجعل الفيدرالية ضرورية للعراق هي ذاتها التي تجعل منها خطرا على وحدة اراضيه [23] .

هناك مبدأ أساس يمكن اعتماده لحل مشكلة الفيدرالية في العراق يتمثل بخلق ديمقراطية حقيقية وراسخة تكفلها القوانين والتشريعات المحلية بحيث تسمح بوجود تعددية في كلا الجزأين العربي والكردي تُمكن الجميع من التعبير عن آرائهم بحرية بوجود ضمانات قانونية ، وسيقود هذا الوضع الى ايجاد حالة من الرفاه الاقتصادي الذي سيمهد الطريق امام حل دائم دائم واستراتيجي للقضية الكردية في العراق[24] .

## المبحث الثالث : اشكالية العلاقة بين المركز والاقليم .

بذل الاكراد جهودا كبيرة من أجل اقرار الفيدرالية كشكل لادارة الدولة العراقية في الدستور العراقي لعام 2005 من خلال الضغط على السلطة المركزية ، والقيام بحملة تعبئة شعبية مكثفة في الاقليم من اجل دفع السكان للمشاركة في الاستفتاء على الدستور الدائم بوصفه الضامن لحقوقهم، إذ تضمن العديد من المواد التي تتطرق لتشكيل الاقاليم وصلاحياتها وطرق تكوينها ومنها اقليم كردستان ، وبالفعل تحقق لهم ما ارادوا اذ صوت 95 % من سكان الاقليم لصالح الدستور .

اذا كان قانون الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية قد منح المركز صلاحيات واختصاصات واضحة ومحددة ، فأن هذه الصلاحيات قد تم اضعافها في الدستور

العراقي لعام 2005 ، واذا كان قانون ادارة الدولة قد منح اقليم كردستان الأولوية في حالة تعارض قوانينه مع القوانين الاتحادية كما نصت عليها المادة الرابعة والخمسين منه ، الا ان الدستور الدائم منح هذا الحق لكل الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بأقليم بنصها الآتيكما جاء في المادة 115 "كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحيات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، والصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما " .

ومن الفقرات والمواد الاخرى التي تضعف من سلطة المركز وتقوي شوكة الاقليم هو ما نصت عليه المادة 121 : الفقرة 4 " تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الاجتماعية والثقافية والانمائية " ، وكذلك المادة 112 : الفقرة 1 " تقوم الحكومة الاتحادية بأدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة " ، والمادة 126 : الفقرة 4 التي تنص على " لا يجوز اجراء أي تعديل على مواد الدستور من شأنه ان ينتقص من صلاحيات الاقاليم التي تكون داخلة ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية الا بموافقة السلطة التشريعية في الاقليم المعني وموافقة اغلبية سكانه بأستفتاء عام " .

ساعدت هذه الفقرات وغيرها من الفقرات المنصوص عليها في الدستور على تقوية سلطة الاقاليم واضعاف سلطة المركز لدرجة اضحى العراق بموجبه اقرب الى الدولة الكونفيدرالية منه الى الدولة الاتحادية الفيدرالية [25].

عمل الاكراد بجد من أجل التركيز على بناء القوة لضمان قدرة اقليمهم مستقبلا في التصدي للتهديدات والتحديات ، وبناء القوة هنا يعني القوة الشاملة ، وترتيب البيت من الداخل سياسيا وحزبيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا ، الى جانب تأكيد العلاقات بأطراف تمتلك القدرة على دعم القضية الكردية في مواجهة التحديات المحتملة لا سيما الولايات المتحدة والدول الغربية وغيرها ، والاجراءات التي اتبعوها لتحقيق مسعاهم تمثلت بالآتي :

1- الضغط على الحكومة العراقية لإتخاذ قرارات في مصلحة الاكراد من خلال الشخصيات الكردية المشاركة في السلطة ، يقابله ضعف الحكومة العراقية في اتخاذ أي اجراءات توقف أو تحد من اجراءات الاكراد في الانطلاق نحو الانفصال نظرا الى ما تعانيه الحكومة العراقية من فقدان السيطرة على الأوضاع الامنية في البلاد نتيجة الاعمال الارهابية وعدم استكمال بناء المؤسسات الامنية وجاهزيتها في العراق ، وقد نجح هذا الضغط في احد جوانبه في زيادة التمثيل الكردي في البرلمان العراقي .

2- اسراع الاكراد في بناء دولتهم ، وتمسكهم بصياغة العديد من المواد وخاصة المواد المتعلقة بالفيدرالية إذ ينص الباب الثالث من الدستور على اقرار ان اقليم كردستان وسلطاته القائمة اقليم اتحادي ، كما يقر هذا الدستور قيام الاقاليم الجديدة التي تؤسس على وفق احكام المادة 113 حيث يحق لكل محافظة أو عدة محافظات تكوين اقليم بناء على طلب سكان الاقليم ، ويفسر ذلك الاسراع بخشية الاكراد من امكانية الطعن في الدستور العراقي على اعتبار انه صيغ وقت الاحتلال .

3- تم فرض الحصول على اكثرية مطلقة للاستفتاء على الدستور الدائم مع امكانية رفض النص بأكثرية الثلثين في ثلاث محافظات عراقية كحد ادنى ، وكان المقصود هنا هو المحافظات الكردية الثلاث ، الامر الذي جعل الاكراد يتركون بصمة واضحة على القوانين العراقية ، وقد توج الاكراد انجازاتهم بالمادة 140 من الدستور التي تطرقت رغم كونها مبهمة وقابلة للتأويل على كيفية كسب الاكراد لمدينة كركوك ، لكن هذه المادة وان برهنت على قوة الاكراد الا انها دلت على ضعفهم ومعاناتهم الاساسية كأقلية، إذ إنَّ بأمكانهم نقض التشريعات التي تضرهم لكنهم لا يملكون القدرة على وضع قوانين تفيدهم قيد التنفيذ كما هو الحال مع المادة 140.

4- تقوية استقلالهم الاقليمي من خلال تشجيع قيام اقاليم اخرى ونقل سلطات كبيرة اليها ، وكانت النتيجة قيام نقاش حول درجة اللامركزية الضرورية

للحفاظ على كيان الدولة ، وهذا يعني ان الاكراد لا يطمحون لأدارة مناطق العراق غير الكردية ، فقد كان صراعهم الطويل يتمحور حول فكرة الانعتاق القومي وليس السيطرة على الدولة العراقية ، وهم يسعون اليوم لاستخدام مقومات الدولة العراقية من اجل تحقيق هدفين مزدوجين ومتلازمين هما : منع قيام دولة مركزية قادرة على قمعهم كما حصل سابقا ، وزيادة فرص نجاح استقلال كردستان [26] .

5- الضغط بإتجاه التخلص من الشخصيات السياسية العراقية التي تعد بنظر الاكراد حجر عثرة بطريق تحقيق طموحاتهم كما حدث مع رئيس الوزراء السابق ( ابراهيم الجعفري ) الذي ضغط عليه الرئيس ( جلال الطالباني ) لتقديم استقالته من رئاسة الحكومة [27] ، كما لم يدعمه التحالف الكردستاني في الترشح لدورة ثانية بعد انتخابات العام 2006 لأنه لم يرضخ لبعض المطالب الكردية .

تعامل المركز مع الاقليم بعد العام 2003 على اساس ركيزتين اساسيتين هما :

الأولى : محأولة المركز العمل في سبيل غايات تتعدى المجال الوطني مثل بناء المؤسسات الموحدة التي تضمن من خلالها تأييد المواطنين كافة لها ، لذا فأن المركز بات يتحسس من مطالب اقليم كردستان ومطالب المحافظات الاخرى في اقامة اقاليم اخرى خشية فقدانه المزيد من صلاحياته لصالح الاقاليم ، فمزيد من اللامركزية يعني خطوة مهمة نحو انشاء اقاليم اخرى مثل اقليم البصرة أو صلاح الدين أو غيرها مستقبلا ، وهذه الاحتمالية باتت تثير مخأوف الاكثرية العربية في المركز والمحافظات من ان اقليم كردستان يسخر اموال الدولة لخلق الارضية الملائمة تمهيدا لأعلان استقلاله عن الدولة العراقية عند توفر الظروف الملائمة .

الثانية : دعوة المركز لانتهاج مبادئ الحرية والعدل والمسأواة ذات الاساس الفردي لا الجماعي في التعامل مع الجميع ، وهذا ما يجعل اقليم كردستان ينظر الى نخبة المركز على انها تحأول القفز على التفأوتات الثقافية لا سيما القومية واللغوية ثم البحث عن مشتركات لا تقوم هي بصناعتها ولا العمل بمحتواها مثل المواطنة والعدالة الاجتماعية والوطنية

العراقية كون هذه النخبة غير متجانسة فكريا ، وهذا الامر قد يؤدي الى حرمان الاكراد حسب منظورهم من حقوقهم التي منحت اقليمهم مكانة متميزة ضمن الاتحاد الفيدرالي .

يعد العرب العراقيين أنفسهم وهم الأكثرية في البلاد القوة الحافظة لوحدة الدولة ، لذا نرى ان نشاطهم السياسي يستند الى اسس وحدوية مشتركة هي مركزة الدولة واضعاف الاطراف ، والتدخل في شؤون الحكومات المحلية ، وتقوية السلطة التنفيذية، بالمقابل يسعى الاقليم الى الحفاظ على هويته الثقافية المتمايزة ، وتكريس استقلاله الذاتي كرد فعل لأجراءات المركز ، وحجتهم في هذا الامر تستند الى كون الوحدات السياسية الاقليمية ذات الاساس القومي تسعى الى نيل سلطات متمايزة وأوسع نطاقا من تلك السلطات التي تحأول ان تحصل عليها نظيرتها ذات الاساس الاقليمي ، لان الأولى ستطالب على الدوام بمزيد من السلطات وبصورة تدريجية بينما ستكون مطالب الثانية أقل بكثير كونها تنتمي ثقافيا الى الاكثرية المهيمنة وستتقبل فكرة الاضعاف التدريجي لسلطاتها لصالح المركز [28] .

تتسم العلاقة ما بين المركز والاقليم بالجمود والركود ، إذ لم يتوصل الطرفان حتى الآن الى صيغة محددة وواضحة للتعامل فيما بينهما اذ مازال الغموض والوضوح يسود علاقتهما ، وهذا الواقع ساهم في في عرقلة وتعقيد الجهود المبذولة لأقامة علاقة ما بين المركز ومحافظات العراق الاخرى في ظل وجود ارتباط قوي ما بين الفيدرالية ورغبة الاكراد في اقامة دولتهم الخاصة ، فأي حديث عن اقامة اقاليم أو زيادة صلاحيات الادارة المحلية يثير شكوكا بوجود مخطط لتقسيم العراق ، وبما ان الحكم الذاتي للاكراد شكل الارضية التي استند اليها الكرد لاقامة حكومتهم الاقليمية ، فأن هذا الامر قد يشجع المحافظات على المطالبة بحكم ذاتي في حال نشوب خلاف بينها وبين المركز ، الامر الذي لن يهدد المركز فحسب وانما الوحدة الوطنية ، لذا يتشدد المركز في غالب الاحيان في مواقفه تجاه الاقليم واي مبادرات اقليمية جديدة [29] .

يعاني الاكراد حاليا من عقدة المركز وهي العقدة التي تتشكل من التعارض بين أولا : سعي الاطراف المشاركة في العملية السياسية الى وجود مركز ضعيف وهو الامر الذي فرضته طبيعة النظام التوافقي الذي يتميز به النظام السياسي في العراق بعد العام 2003

بوصفه الضمانة الوحيدة للشراكة في السلطة وعدم انفراد جهة معينة بها ، وثانيا : الديناميكية التي تقود المركز أو اي شخص يتولى ادارته نحو توسيع صلاحياته وتعزيزها وتقويتها . ويعد رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي تجسيد حي لهذه الديناميكية من خلال مشروعه لمركزة السلطة التي ميزت السنتين الاخيرتين من فترة حكمه من خلال حصره للصلاحيات الامنية أو ربط المؤسسات السياسية به بما في ذلك السلطات المتعددة والهيئات المستقلة والادارات المحلية ، وقد عد الاكراد هذه المركزة محاولة لأقصائهم اذ دائما ما يتملكهم الخوف من قيام مركز عربي ينقلب عليهم في اي لحظة(30).

تمحورت ابرز الخلافات ما بين المركز والاقليم حول موضوع القانون المقترح لتنظيم استكشاف النفط وتوزيعه ، وتؤثر حالة عدم الثقة ما بين الطرفين على المواقف من قانون النفط ، فعلى الرغم من الاتفاق على عائدات صادرات النفط التي تحصل عليها الحكومة المركزية ، يصر الاكراد على حقهم في في الحصول على عقود الاستكشاف للحيلولة من دون تكرار ما حصل في الماضي عندما حرموا من هذا الحق ، بالمقابل تصر الحكومة المركزية على وجود سياسة نفطية وطنية موحدة لمنع احتمالية خروج الانتاج عن نطاق السيطرة ، لكن هذا لم يمنع الاقليم من التعأون مع شركات نفطية عالمية للقيام بعمليات الاستكشاف والتنقيب (31 ) ، وصل عددها الى اكثر من 25 شركة ** ، وسيؤدي اقتراح الاكراد للمشاركة في العوائد النفطية ليس الى حماية حصة اقليم كردستان من الثروة بل الى تقليل حصة ما توزعه الحكومة الفيدرالية من عوائد النفط والغاز في جميع انحاء العراق(32) ، وأفضل الحلول لهذه المشكلة هو ما نص عليه الدستور والذي تقوم بموجبه الحكومة المركزية بجمع وتوزيع الايرادات المتحققة من حقول النفط المنتجة حاليا مع قيام الاقاليم بأدارة الحقول الجديدة والاستفادة منها وهذا الامر سيضمن توزيعا عادلا للأيرادات النفطية لعدة عقود من الزمن (33) .

اما كركوك التي تشكل قنبلة موقوتة جاهزة للانفجارفأنها قد تولد نزاعا يتخذ طابعا اثنيا قد يمتد الى مناطق العراق الاخرى نظرا لانها كانت مدار خلاف ما بين المركز والاقليم في المدة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق ، فقد اندفع الحزبان الكرديان الرئيسيان نحو تشجيع الاكراد الذي طردوا من كركوك بسبب سياسة التعريب التي اتبعها

صدام الى العودة الى كركوك وهي خطوة فسرها سكان كركوك من العرب والتركمان على انها محاولة لقضم جزء من اراضي كركوك على حسابهما ، ولا تقف مطالب الاكراد في كركوك عند هذا المستوى بل أصروا على اجراء تطبيع ( اعادة رسم الحدود وتوطين السكان السابقين) في المدينة على وفق ما تنص عليه المادة 140 من الدستور واجراء احصاء للسكان واستفتاء حول مستقبل المدينة ، وفيما يتهم الاقليم الحكومة بضعفها وعدم استعدادها لتطبيق نص المادة 140 من الدستور ترى الحكومة ان حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق حتمت تأجيل العملية الى اجل غير محدد[34] .

ويشكل هذا الموضوع احد مكامن النزاع ما بين المركز والاقليم ، فهذه المدينة التي كانت حتى اربعينيات وخمسينيات القرن الماضي تتمتع بأغلبية كردية اخذت ديمغرافيتها تتغير بفعل النزوح المستمر للأكراد وسياسات التعريب التي انتهجها النظام السابق فقدس كردستان كما يصفها الرئيس العراقي السابق وزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني لا تشكل قاعدة للخلاف المستمر ما بين المركز والاقليم فحسب وانما ما بين الاكراد والتركمان والذين يتخوفون من قيام الاكراد وهم الاكثر تنظيما وتسليحا من ، تهديدهم وتغيير الوضع الديمغرافي لصالحهم لذا نراهم يشددون دائما على ايجاد تسوية سلمية لدعأوى الملكية ، وتوزيع متوازن في مجلس محافظة كركوك وهو ما يتنافى مع الاجندة الكردية [35] ، التي سترفض مستقبلا أي اتفاق حول كركوك ما لم يضع في اعتباره أن كركوك جزء من اقليم كردستان وهو ما يمكن ان يولد نزاعا ما بين الحكومة والاكراد في حال حأولت الأولى فرض سياستها على الاكراد واهدافهم ، ولا يقف الامر عند هذا الحد بل يسعى القادة الكرد الى ضم المناطق التي تسكنها غالبية كردية في محافظات ديالى والموصل وصلاح الدين ورسم حدود الاقاليم الداخلية في العراق على اساس البعدين العرقي والديني ، وهذا ما سيزيد على المدى البعيد من احتمالية الصراع العرقي داخل الدولة خاصة في ظل محأولة البعض فرض قوانين معينة في اقليمه الخاص تتعارض مع حقوق الاقليات التي توجد في الاقليم ذاته أو الانفصال فضلا عن دعم الهويات العرقية والدينية في العراق [36] .

إنَّ حل مشكلة كركوك لا يتم الا من خلال اقرار الحقوق القومية الكردية السياسية منها والثقافية ، اذ سيمكنهم هذا الاقرار من التمتع بحقوقهم في كل انحاء العراق ، واعتماد احصاء العام 1957 السكاني وتعديلات نتائجه بعدما تم اقتطاع اراضي ذات اغلبية كردية من كركوك والحاقها بمحافظة السليمانية ضمن منطقة الحكم الذاتي كأساس لتحديد هوية كركوك [37]. ،واذا ما عُد الحل الاخير صعب التطبيق بنظر الاكراد فيمكن ان يكون البديل هو تطبيق البنود الخاصة بكركوك في الدستور بصورة كاملة وصحيحة ، واذا ما تم حل قضية كركوك بهذه الطريقة فأنها ستشكل مدخلا مهما لحل قضية المناطق المتنازع عليها ، وعلى الرغم من ان الاكراد باتوا اليوم اصحاب اليد العليا في خلافاتهم مع الحكومة المركزية الا ان عليهم الانتباه الى مخاطر الافراط في مطالبهم [38]

شكل العلم العراقي معضلة أخرى وقفت في وجه التفاهم ما بين المركز والاقليم ، فهذا العلم الذي طالما رفع في الاقليم في الاعوام التي سبقت العام 2003 ، اصبح بعد هذا التاريخ غير مرحب به في الاقليم ، والذريعة التي استخدمت لتسويغ ذلك هو ان هذا العلم لا يمثل ابناء الشعب العراقي كافة وخاصة الاكراد لانهم في ظله تم قمعهم من قبل الجيش العراقي السابق[39].

وقفت اسباب عدة في وجه التفاهم ما بين المركز والاقليم بعد العام 2003 ففضلا عن التدخلات الاجنبية التي عمقت الخلافات بين الطرفين واسهمت في تعقيدها كان هناك عائقا اهم هو ضيق الافق والتعصب الذي حكم عقلية الطرفين الكردي والعربي ، اذ اتسمت علاقتهما طوال السنوات الماضية وحتى قبل الاحتلال بالمصلحية ، فكل طرف يتحين الفرصة لكي يوقع بغريمه وينتزع منه تنازلات مهمة ، فأذا ما شعر احدهما انه الطرف الاقوى في فترة معينة فأنه يلجأ الى اسلوب التصلب في المواقف ، اما اذا شعر بأنه الطرف الاضعف فأنه يلجأ الى التقارب مع غريمه ، وهذا ما يفسر كون غالبية الاتفاقات الموقعة بين الطرفين تم توقيعها وفي ذهنية غالبية موقعيها خططا للأنقضاض عليها عندما يتوفر الظرف المناسب وليس لتطبيقها والالتزام بها [40]. فضلا عن قصر مدة تطبيق هذه الاتفاقات والمشاكل المعقدة والواسعة التي ترافق عملية تطبيقها .

**المبحث الرابع : مستقبل اقليم كردستان في ظل دولة العراق الفيدرالية .**

لا يمثل اقرار اقليم كردستان من خلال النص عليه في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والدستور الدائم لعام 2005 سوى الخطوة الأولى نحو تعزيز الاستقلال الكردي والانفصال عن جسد الدولة العراقية والذي يمكن ان نلمسه بشكل واضح من خلال العديد من الاجراءات والتصرفات وأولها مانص عليه دستور اقليم كردستان لعام 2009 في المادة السابعة منه والذي جاء فيه " لشعب كردستان العراق الحق في تقرير مصيره بنفسه ، وقد اختار طواعية الانضمام الى العراق طالما الُتزم بالنظام الديمقراطي البرلماني التعددي وحقوق الانسان الفردية والجماعية وفق ما نص عليه الدستور الاتحادي " [41] ، وهذا يعني ان من حقه اعادة النظر في اختياره اذا ما تراجعت الحكومة المركزية عن التزاماتها تجاه الاقليم [42] .

يسعى الاكراد الى تحديد الحدود بين اقليم كردستان والمحافظات العراقية الاخرى من جانب واحد اذ تنص الفقرة الأولى من المادة 2 من دستور اقليم كردستان على ان " كوردستان العراق كيان جغرافي تاريخي تتكون من محافظة دهوك بحدودها الادارية الحالية ومحافظات كركوك والسليمانية واربيل واقضية عقرة والشيخان وسنجار وتلكيف وقرقوش ونواحي زمار وبعشيقة واسكي كلك من محافظة نينوى وقضائي خانقين ومندلي من محافظة ديالى وذلك بحدودها الادارية قبل عام 1968"، اما الفقرة الثانية من المادة ذاتها فتنص على " يتم تحديد الحدود السياسية لأقليم كوردستان العراق بأعتماد تنفيذ المادة 140 من الدستور الاتحادي"[43]، لان ذلك خطوة رئيسية في بناء الدولة الكردية ، ويصرون على انضمام كركوك [44] التي تحوي 13% من الاحتياطي النفطي المثبت في العراق الى منطقة حكمهم الذاتي ، اذ يمكن ان تؤمن لهم هذه المنطقة ايرادات مالية ضخمة تكفي لتأمين الدعم الاقتصادي للاقليم في مواجهة الحكومة المركزية ، وتشكل نقطة ارتكاز لدعم مشروعهم الاستقلالي في المستقبل [45] ، ويمكن للاقليم ان يفرض ارادته على كركوك أو جذبها للأنضمام للاقليم عبر الاقناع والضمانات والحوافز لا سيما ان الحكومة

الاقليمية لكردستان وفرت لمواطنيها قدرا من التماسك والاستقرار السياسيين مقارنة بباقي مناطق العراق(46).

اذن لكردستان وجودها الفعلي الذي يتعدى وجود العراق ، وتظهر علامات تكوين الدولة في الاقليم في الشؤون اليومية ويتمثل ذلك من خلال قيام الحكومة الاقليمية بأنشاء الوزارات الاقليمية ، وتوقيع عقود التنقيب على النفط في اراضيها مع الشركات الاجنبية ، وتنمية وتطوير الاقليم وتحديثه ، وجذب الكفاءات الكردية المهاجرة في الخارج وتسهيل عودتهم للاقليم للمساهمة في بناءه ، والتأكيد على استخدام اللغتين الكردية والانكليزية في المؤسسات التعليمية (47) . وتفضيلها على اللغة العربية الى غير ذلك من الاجراءات .

تعدى ذلك الى النطاق الخارجي كذلك ، حيث تحمل اللافتات المثبتة على مكاتب شركة الطيران الوطنية العراقية في الدول الاجنبية اعلانات تشير الى الطيران الى بغداد واربيل ( عاصمة كردستان ) بمعنى ان اربيل ليست في نطاق دولة العراق ، ولكنها في نطاق دولة اخرى .

ان اهم صور تكريس الانفصال وبناء الدولة في اقليم كردستان العراق هي محأولات الاكراد اتخاذ قراراتهم بعيدا تماما عن الحكومة المركزية في العراق ، ويصبح مستوى الاتصال هو من اجل تحقيق مطالب الاكراد والمشاركة في العملية السياسية لحل مشاكل العراق ، مما يوضح قدرة الاكراد على التأثير والمشاركة ، فضلا عن الاستقلالية المالية للمحافظات الكردية ، فرغم كل المخاطبات التي وجهتها وزارة المالية العراقية لوزارة المالية التابعة لأقليم كردستان بشأن تقديم تقرير مفصل بنوعية موارد الاقليم ومصروفاته الا ان الاخيرة رفضت تزويد وزارة المالية بمثل هذا النوع من المعلومات ، وقيام السلطات الكردية بإصدار قانون الاقامة الذي ينظم اقامة الاجانب والعراقيين من غير الاكراد في المنطقة الكردية ومنحهم سمات الدخول وتأشيرات السفر (48) .

عمل الاكراد طوال اكثر من عقد من الزمن بأستقلالية فاعلة عن العراق ، فمنذ عام 1991 وهم يشيدون منطقة كردية ذات استقلال ذاتي في شمال العراق ، ويدير الحزبان الكرديان الرئيسان ( الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني ) منذ ذلك الحين اجهزة

دولة أُرسيت في اطار مؤسسات اخذت تتعزز كفاءتها عاما تلو الآخر ممثلة في مؤسسات تشريعية واجهزة قضائية وادارية ، وتفضيل استخدام اللغة الكردية بوصفها اللغة الأولى على اللغة العربية التي حلت في المرتبة الثالثة من ناحية الاستخدام بعد اللغة الانكليزية ، فضلا عن ذلك يطالب الاكراد ببعض المطالب التي تعد اساسية بالنسبة لهم اهمها : الاحتفاظ بمستوى استقلالهم الذاتي الحالي مع امكانية توسيعه مستقبلا بضم كركوك الى حدود اقليمهم ، وضمان السيطرة على مصادر الطاقة داخل اراضي اقليمهم بما في ذلك حقول النفط والغاز في كركوك ، وحيازة قوة عسكرية كردية ، والتمتع بصلاحية منع انتشار القوات العسكرية العراقية في شمال العراق . ويظهر ان الاكراد مصممون على بلوغ اهدافهم تلك جاعلين موقفهم هذا ثابتا ولا رجعة عنه.

ولا يقف الامر عند هذا الحد بل ان هناك قوى سياسية قديمة في كردستان العراق عادت الى الظهور بعد سقوط النظام السابق ، فضلا عن انضمام قوى جديدة اليها ، وابرزها القبائل الكردية التي كانت قوية في السابق وتضمر في الوقت ذاته عدائا للحزبين الكرديين ، ورغم انه من غير المنطقي التوقع بأن هذه القبائل التي تشعر بالاستياء نتيجة تراجع موقعها في الاقليم على تحدي قوة الحزبين الرئيسين الا انها من الممكن ان تصبح حليفا قويا أوخصما سياسيا في السنوات القادمة ، اذ تمكنت من توسيع دورها في قطاعات من الاقتصادين الكردي والعراقي بدرجة كبيرة . و حركة الاستفتاء في كردستان التي تشكلت بعد الاحتلال والتي اخذت شعبيتها تتنامى في السنوات الاخيرة ، كما اخذ دور الاحزاب الاسلامية يتنامي في المنطقة الكردية على غرار القبائل رغم ان المعتدلة منها تعمل متعأونة في حكومة يسيطرالحزبين الرئيسين ، لكن لن يسمح لهذه الاحزاب بالتطور لدرجة احتلال مكانة هذين الحزبين في السلطة أو حتى تحديها [49] .

لا تختلف الحركة الاسلامية الكردية عن بقية الاحزاب الكردية من ناحية التعصب الشديد لقوميتها على الرغم من انها تعتمد الاسلام كمنهج لعملها في بلد يشكل المسلمون غالبيته الساحقة ، فالاسلام لا يعد موحدا في العمل السياسي بنظر هذه الحركة نافية في الوقت ذاته وجود هوية عراقية موحدة وهذ ما يؤكده احد المفكرين الاكراد بقوله " الحركة الاسلامية في كردستان لها خصوصية كونها منتمية الى بلد ووطن مختلف ومتميز

عن بلدان الحركات الاسلامية الاخرى بعامل اضافي الا وهو الاحتلال الامريكي " ويضيف قائلا " فالعراق نفسه ليست له مبررات شرعية بل هو من صنع الاستعمار ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فأن طبيعة الحكم في العراق ليست اسلامية بل هي علمانية منذ نشأتها وحتى العهد الجديد " (50) .

برغم ان الشارع الكردي ابدى رغبته في الاستقلال ، وعلى الرغم من ان قيام دولة كردية تندرج ضمن القضايا الانسانية والحقوقية ، الا ان هناك معوقات عدة ومشاكل كبيرة ستقف بوجه اعلان الدولة الكردية على المدى القريب ابرزها :

1- سيصطدم اعلان الاستقلال مع مجموعة عوامل واسباب ترتبط بمصالح العديد من الدول ، لا سيما دول الجوار العراقي ، حيث التوزيع السكاني والبشري للأكراد والذي يشكل ضغوطا سياسية دائمة ، لذا فأن التغير في خريطة العراق بقيام دولة كردية يعني تغيير في الخريطة السياسية للشرق الأوسط بأكمله ، ومن ثم فأن دول مثل ( تركيا – ايران – سوريا ) فضلا عن دول اخرى سيكونون لها بالمرصاد ، وسيحأولون خنقها في المهد ، حتى لا تتكرر مطامح الاكراد على اراضيهم (51) ، فمع وجود اكراد يفوق عددهم ما موجود في العراق تعارض كل من ايران وتركيا ظهور دولة كردية مستقلة ، مع انها ظلت لسنوات عدة تدعم الحركة الانفصالية الكردية في شمال العراق الا انها الآن قد تكون المعارض الاشرس لقيام مثل هذه الدولة ، فلقد ادى حصول اكراد العراق على حقوقا واسعة الى مطالبة اكراد ايران بمزيد من الحقوق مما دفع السلطات الايرانية الى قمع التظاهرات التي نظمها الاكراد للفترة ما بين عامي 2004 –2005 ، ولا تملك طهران الخيارات اللازمة لمنع الاكراد العراقيين من اعلان دولتهم لسببين :

أ- تيقنها من معارضة الولايات المتحدة وحلفاؤها لأي تدخل عسكري ايراني مباشر لمنع قيام الدولة الكردية .

ب- ادراكها لحقيقة ان التخريب والارهاب الذي قد تمارسه ضد الاكراد قد يلحق الاذى بهم لكنه لن يردعهم عن اصرارهم على الاستقلال .

اما تركيا فنتيجة لحجمها واهميتها الاستراتيجية وتحالفها مع الولايات المتحدة فهي تعد العقبة الرئيسة بوجه اعلان الدولة الكردية المستقلة ، لكن التوجهات التركية نحو كردستان العراق قد تطورت بشكل ملحوظ منذ العام 2003 ، فمن معارضة تركيا لموضوع الفيدرالية قبل الحرب الى قبول لها وترحيب بها بعد الحرب ، ويعكس التغيير في الموقف التركي حقيقة الواقع العراقي ، فتركيا قد تعترض على تكوين وحدة فيدرالية من جانب الاكراد بدون اساس قانوني لكنها لا تعترض اذا ما تم ذلك استنادا الى اجراءات نابعة من دستور تم تبنيه من دولة العراق ذات السيادة .

ان توجه تركيا الواقعي نحو كردستان العراق لم يأت نتيجة قلة الخيارات ، وانما نتيجة توصل بعض المفكرين الاستراتيجيين الاتراك بأن هذه المنطقة ستشكل منفعة محتملة لهم [52] من حيث حصولها على العديد من التسهيلات الاقتصادية لا سيما في قطاع صناعة النفط ، ودفع الاكراد بأتجاه التخلي عن المطالبة بضم كركوك الى اقليم كردستان ، ناهيك عن ان المنطقة الكردية قد تشكل حزاما عازلا يمكن ان يجنب انقرة المزيد من تداعيات الفوضى والاضطرابات التي قد تحدث في بقية مناطق العراق[53] ، فأنعدام الاستقرار في الاقليم سيمتد الى مناطق العراق الاخري مما يحول دون توطيد الوضع داخل العراق ويقف عائقا بوجه تحسين العلاقات العراقية – التركية، كما ان توطيد انقرة لعلاقاتها مع اقليم كردستان سيكون لها تأثير مهم في ازالة التوترات في المنطقة الكردية التي يقطنها الاكراد وتحسين مواقعها بينهم [54] .

اذن ليس لدى تركيا الكثير لتخاف عليه من من استقلال كردستان نظرا لقدرتها على التحكم فيها ، فهي قد تتبع السياسة ذاتها التي يتبعها معها الاتحاد الأوربي من حيث تقريبها منها اكثر لتكون بحاجة لها دائما ، بموجب هذه السياسة اصبح اقليم كردستان لا يستغني عن الاستثمارات التركية التي تغطي مجالات عدة في الاقتصاد الكردي لا سيما قطاع البنية التحتية ، ولا يقف الامر عند هذا الحد بل ان هناك تنسيق امني واسع النطاق ما بين الاقليم وتركيا لكبح نشاطات حزب العمال الكردستاني ، وبما ان كردستان تمثل قناة تجارية تربط اسواق الدول الاقليمية المجأورة للعراق فأن هذا سيبقيها منطقة

مهمة ومحورية بنظر تركيا ودول الجوار الجغرافي للعراق ، كما انه سيدعم اقتصادها ويعززه [55] .

2- توصل القيادات السياسية الكردية لقناعة بأن هذ الوقت لا يمثل الظرف الامثل للأعلان عن قيام دولة كردية ، لكن الحكومة الكردية يحدوها الامل في تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير ، بل وتدعم القوى الكبرى في تنفيذه ، اذ ستكون من أوائل القوى المستفيدة منه في تطبيقاته الديمقراطية والاقتصادية وحقوق الانسان [56] .

3- إنَّ اشغال نحو 60% من القوى العاملة الكردية تعتمد اعتمادا مباشرا على ايرادات الحكومة الاتحادية ، كما تعتمد عليها الشبكة العنكبوتية الواسعة من المحسوبية التي تحدد العلاقة بين الحزبين الرئيسين ، بعبارة صريحة ان نظام الاقليم السياسي والاجتماعي والاقتصادي برمته معرض للانهيار اذا توقف تمويل الحكومة الاتحادية [57] .

اما المشاكل التي ستواجهها الدولة الكردية مستقبلا فيتحدد أبرزها فيما يأتي:

1- أزمة الشرعية : سيواجه الحزبين الكرديين الرئيسين القابضين على السلطة مشكلة هي الحفاظ على شرعية سلطتهم لأطول مدة ممكنة ، لكن هذا الامر يبدو صعبا على المدى القريب ، حيث ان هناك نفورا لا سيما بين قطاع الشباب حيال قيادة اسندت شرعيتها الى انجازات سابقة هي الصراع مع نظام صدام حسين وانشاء اقليم كردستان ، وهي تضع حسب رأي هؤلاء مصلحتها الضيقة على حساب المصلحة الوطنية ، كما ان كلا الحزبين قد اعادا انتاج اساليب البعث القديمة في الحكم السلطوي مما يعني ان مستقبل هؤلاء القادة سيتوقف على قدرتهم على استعادة شرعيتهم لدى الشعب الكردي لا سيما الشباب .

2- منافسة القوى المعارضة : يجد الحزبان الكرديان الرئيسان نفسيهما عند الجانب عينه من صراع النفوذ ، اذ ان بقاءهما يتوقف على على احدهما الاخر في مواجهة احزاب المعارضة ، أي حركة التغيير " غوران " والاتحاد الاسلامي الكردستاني ،والجماعة الاسلامية في كردستان المعارضة للاحزاب القومية الكردية كونها حسب

رأيها ملحدة ووثنية فضلا عن معارضتها للفيدرالية اذ سعت هي الاخرى الى الالتئام في جبهة موحدة [***]، فبعد اندلاع التظاهرات في السليمانية في بداية عام 2011 تأثرا بحركة الاحتجاجات العربية ، طالبت هذه الاحزاب بأستقالة الحكومة وتطبيق الاصلاحات ومقاطعة جلسات البرلمان ، في محأولة منها لكسب الشرعية بصفتها مدافعة عن مطالب المتظاهرين . واذا ما فشلت المفأوضات ، فقد يصطف القادة الحاليون واحزاب المعارضة في كتلتين ، ويسعون اما الى اعادة التأكيد على الدعم الشعبي لهم ، أو الى كسب هذا الدعم .

وقد يلجأ الحزبين الرئيسين الى حزمة من الاجراءات مثل اتخاذ مجموعة من التدابير القمعية ، واطلاق الوعود بالأصلاح ، واظهار تماسكهما واتحادهما في الدفاع عن المصلحة الوطنية الكردية من خلال اعتماد المزيد من المنأورات السياسية والعسكرية في كركوك والمناطق المتنازع عليها بهدف احتواء الاحتجاجات واسترجاع بعضا من شرعيتهم.

ويبدو ان احزاب المعارضة لن تقف مكتوفة الايدي بل ستحأول توسيع قاعدتها الشعبية لا سيما في السليمانية عبر تقويضها للقاعدة الانتخابية للاتحاد الوطني الكردستاني ، واذا ما نجحت قوى المعارضة في مسعاها فأنها ستطرح نفسها بوصفها المدافعة الشرعية والوحيدة لمطالب المتظاهرين [58] .

3- سوء الخدمات : تواجه حكومة اقليم كردستان شكأوى تتعلق بسوء تقديم الخدمات وبالفساد المستشري ، وقد بينت الاحتجاجات في السليمانية في شباط 2011 ان الوقت فات على اتخاذ تدابير مقنعة شافية ، وهي من ثمَّ تواجه خطر تصاعد الاضطرابات وتفشيها [59] .

4- القبائل الكردية المعارضة : على الرغم من قدرة الحكومة الاقليمية في كردستان على احتواء القبائل الكردية المعارضة ودمجها بالمجتمع الكردي الا ان القبائل المتمثلة بالسورجية والهركية والزيبارية والمزرورية والدوسكية التي عرفت بمعارضتها للحركة القومية الكردية وتأييد المركزية قد تعود على المدى البعيد ولأسباب مختلفة الى نشاطها السياسي السابق لا سيما وانها تملك الثروات والنفوذ والاتباع

الذي اكتسبته من عملها السابق كونها متعهدة مع الحكومات المركزية المتعاقبة ، مما يجعلها تشكل عاملا كامنا لزعزعة الاستقرار في المنطقة الكردية ، وتمهيد الارضية لتفعيل نشاط القوى المؤمنة بالمركزية والمعارضة للحركة القومية الكردية (60) .

5- الانقسامات الداخلية : كغيره من المجتمعات يعاني المجتمع الكردي من الانقسامات التي لم تختف نهائيا ، اذ برزت خلال العقود الماضية بعض الحدود الأثنية الداخلية التي كان تطور وسائل الاتصالات والمواصلات احد اسبابها الرئيسة والتي صعبت من عملية خلق التجانس في الثقافة الكردية ، والمشكلة اليوم ليس في زيادة وعي الاكراد بكرديتهم وانما زيادة وعي الجماعات الفرعية داخل المجتمع الكردي لنفسها بوصفها جماعات فرعية أو للجماعات التي تعقد صلة متناقضة مع الاثنية الكردية ، وعلى الرغم من ان هناك تسامحا ازاء التعددية في المجتمع الكردي حاليا والاعتراف بأن مجتمعهم يمثل موزاييكا تعترف بعض مكوناته بالأنتماء الى الكل الا ان بعض المكونات لا تعترف بقوة ذلك ، وتوقعات المستقبل تشير الى احتمالية حدوث تغير في الحدود الفاصلة بين هذه المكونات(61) .

الخاتمة :

قادت التغييرات المهمة التي طرأت على العراق خاصة والمنطقة عامة بعد عام 2003 الاكراد الى اعتماد افتراضات حلها يقوم على اساس ان الوقت بات مناسبا لنيل حقوقهم التي سلبتها السلطة المركزية منذ تشكيل الدولة العراقية في عام 1921، وحتى لو لم يكن واضحا الطريق الذي ستسلكه الطموحات الكردية بالبقاء داخل المنظومة العراقية أم الانفصال عنها ، الا انهم يدركون ان السعي وراء الاستقلال الرسمي على المديين القريب والمتوسط هو مهمة حافلة بالمخاطر الحقيقية وقد تطلق نزاعات داخلية وتدخلات خارجية .

إنَّ استمرار استقلالهم في ظل واقع يتيحه لهم الدستور الحالي هو امر يرضي طموحاتهم المرحلية لكن ليس على المدى البعيد ، فمتى ما توفر مناخ دولي ملائم فأن الاكراد لن يترددوا لحظة في اعلان استقلالهم التام عن الدولة العراقية وهم يهيئون الاجواء لهذه اللحظة عبر اعتماد آليات وقواعد جديدة مكنتهم من بناء دولة تعأونية تعمل على زيادة جذب الاستثمارات الاجنبية واستخدام المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية ، وتطوير مشاعر قومية قوية بين الاكراد ، وبناء مؤسسات تعتمد حكم القانون .

ومهما توفرت البيئة الملائمة لمشروع قيام الدولة الكردية فأن هذه الدولة لن تعيش بمنأى عن المخاطر التي تواجهها ، فالدول المجأورة للعراق التي تضم بين ظهرانيها اقليات كردية قادرة على عرقلة تطور هذه المعطيات بالقوة رغم اثمانها الباهضة .

ان الاكراد عالقين اليوم في دائرة مغلقة فما بين الرغبة في الاستقلال وتأكيد احقية الشعب الكردي في تقرير مصيره كما جاهر بذلك ( مسعود بارزاني) رئيس اقليم كردستان في اكثر من مناسبة ، فذلك الحلم الذي لم يجد لحد الآن فرصته الحقيقية للتحقيق على ارض الواقع هو حلم قديم ما زال يدغدغ أوهام الاكراد لحد الآن ، وما بين البقاء في العراق تحت مظلة الفيدرالية التي اقرها الدستور العراقي للاستفادة من اكبر قدر ممكن من المكاسب التي يمكن الحصول عليها في حال مشاركتهم الفاعلة في مفاصل الدولة العراقية ومؤسساتها المختلفة ، فما بين هذين الخياران يقف الاكراد في اليوم في منتصف الطريق ، لكنهم يخططون للمستقبل بخطى حثيثة تمهيدا للخروج من هذه الدائرة مفضلين الخيار الأول على الثاني على الرغم من المصاعب الشائكة التي تعترض طريقه .

[1] مايكل م . غنتر ، مستقبل الكرد في العراق بعد انتخابات كانون الثاني / يناير 2005 ، في : فالح عبد الجبار وهشام دأود (محرران) الاثنية والدولة : الاكراد في العراق وايران وتركيا ، ترجمة عبد الاله النعيمي ، بغداد وبيروت ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006 ، ص 395.

[2] جورج اندرسون ، مقدمة عن الفيدرالية : ما هي الفيدرالية ؟ وكيف تنجح حول العالم ، ترجمة مها تكلا ، تحرير ومراجعة مها بسطامي و د. ماري جويل زهار ، كندا ، منتدى الانظمة الفيدرالية ، 2007 ، ص 3 .

[3] رونالد ل . واتس ، الانظمة الفيدرالية ، ترجمة غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا ، كندا ، منتدى الاتحادات الفيدرالية ، 2006 ، ص 3 .

[4] جورج اندرسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 38 – 39 .

[5] محمد بن هويدن ، الفيدرالية في الامارات : النظرية والواقع والمستقبل ، الطبعة الأولى ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2010 ، ص 28 .

[6] د.احمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي ، النظام اللامركزي وتطبيقاته ، بيروت ، مكتبة زين الحقوقية ، 2014 ، ص ص 70 .

[7] نقلا عن محمد بن هويدن ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 18–19.

[8] نقلا عن : د. محمد همأوه ندي ، الديمقراطية والفيدرالية للعراق : دراسة تأصيلية سياسية وقانونية ، اربيل ، دار ئاراس للطباعة والنشر ، 2002 ، ص 9 .

[9] د. احمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 71 – 72 .

[10] د. ناظم عبد الواحد ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 2008 ، ص ص 462 – 463 .

[11] ماجدة صالح ، اللامركزية في الخبرة الآسيوية : قضايا نظرية وحالات تطبيقية ، في : د. جابر عوض (محررا) ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ، 2011 ، ص 17 و ص 21 .

[12] المصدر نفسه ، ص ص 21 – 23 .

[13] محمد بن هويدن ، مصدر سبق ذكره ، ص 20.

[14] د.جواد كاظم البكري ، الفيدرالية في العراق : جدلية المفهوم وصراع الارادات ، مجلة حمورابي ، العدد الثاني ، السنة الأولى ، آذار – مارس 2012 ، ص 91 .

[15] هنري ج . باركي ، الحؤول دون انجار النزاع حول كردستان ، واشنطن ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، 2009 ، ص ص 22 –25 .

[16] د. ابتسام محمد العامري ، الاكراد واستراتيجية بناء الدولة في العراق بعد الاحتلال ، في : مجموعة من المؤلفين ، كردستان اقليم فيدرالي ام دولة ؟ ، بغداد ، مركز العراق للدراسات ، 2014 ، ص 41 – 42 .

[17] د.جواد كاظم البكري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 92 .

[18] منذر الفضل ، الفيدرالية ومستقبل العراق ، ترجمة رائد شهاب احمد ، مجلة دراسات عراقية ، العدد الأول ، 2005 ، ص 197 .

[19] دوان برانكاتي ،هل الفيدرالية استقرار للعراق ، ترجمة د. باسم علي خريسان ود. سعد علي حسين ، بغداد ، مركز العراق للأبحاث ، العدد 3 ، كانون الثاني 2005 ، ص 8 .

* يعتقد الاكراد ان الفيدرالية كمشروع سياسي هو في الاصل مشروع قديم تاريخيا يعود الى مرحلة تشكيل الدولة العراقية الحديثة في العام 1921 وان من طرحه ليس الاكراد وانما الملك فيصل والضباط القوميين من حاشيته الذين اقتبسوه من السير برسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق وغرترود بل السكرتيرة الشرقية في دار الانتداب بوصفه مشروع لتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية ما بين اقليم كردستان والدولة العربية العراقية من اجل اقناع السكان الكرد بقبول الانضمام للدولة العراقية علما ان الاقليم كان يدار من قبل الموظفين البريطانيين بمساعدة شخصيات من طبقة الاعيان الكردية ، للمزيد من التفاصيل حول النقاشات التي دارت بين

المسؤولين البريطانيين حول دمج اقليم كردستان بالدولة العراقية أو منحه الاستقلال في بدايات تشكيل الدولة العراقية ينظر ، سعد اسكندر ، كردستان العراق : الجذور التاريخية لمشروع الفيدرالية ، ترجمة فاضل جتكر ، بغداد – اربيل – بيروت ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2007 ، ص ص 5 – 6 وما بعدها .

20- حسام الدين علي مجيد ، التعددية الثقافية ومستقبل الدولة – الامة الكندية : مقاربة لحالة العراق ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 426 ، اب / اغسطس 2014 ، ص 96 .

21- للمزيد من التفاصيل ينظر: د. حسن لطيف الزبيدي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل، النجف الاشرف وبيروت، المركز العراقي للبحوث والدراسات، 2008، ص ص 305 –307.

22- مايكل م . غنتر، مصدر سبق ذكره ، ص 415 .

23- هنري ج . باركي ، مصدر سبق ذكره ، ص 25 .

24- د. سعد ناجي جواد ، القضية الكردية ، في : مجموعة مؤلفين ، برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال : الدستور– قانون الانتخاب– قانون الاحزاب– اعادة البناء– النفط– الاعلام– الجيش– القضية الكردية– التعويضات ، اهمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص ص 272– 273 .

25- للمزيد من التفاصيل ينظر : سعدي الابراهيم، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 2014 ، ص ص 155 – 156 ، وص ص 149 – 152 . ودستور جمهورية العراق لعام 2005 ، مجلس النواب العراقي .

26- www.moqatel.com.openshare\behoth\saisia21\akrad\sec14\doc_cvt.htm

27- جوست هيلترمان ، مستقبل الاكراد في العراق ، في :
www.crisisgroup.org\en\region\middle-east-north-africa\hiltermann-le-monde-dplomatque.aspx.

28- سعدي الابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 101 – 103 .

29- سين كان وجوست ر.هيلترمان وانور قادري ، العراق والمأزق الفيدرالي ، ترجمة مركز حمورابي ، مجلة حمورابي للدراسات ، عدد 2 ، آذار/مارس 2012 ، ص ص 177 – 178 .

30- حيدر سعيد ، انتخابات العراق المقبلة : طائفية بأدوات علمانية ، مجلة آفاق المستقبل ، ابو ظبي ، السنة الأولى ،العدد 4 ، مارس/ابريل ، 2010 ، ص 12 .

31- هنري باركي ، مصدر سبق ذكره ، ص 25.

** تم توقيع عقود المشاركة في الانتاج بين اقليم كردستان وهذه الشركات التي تقوم على اساس امتلاك الاقليم للمنشآت والمشاركة في العوائد والمجازفة فضلا عن الاستيلاء على الانتاج ، اما الشركات فتحصل على حصة من الانتاج غالبا ما تكون عينية وتحتفظ بالحق بالحصول على بعض النفط (نفط التكلفة ونفط الربح) وتشترك في المجازفة وتدفع الرسوم ، اما التحكم الاداري فهو للأقليم ، وعقود المشاركة التي يعتمدها الاقليم هي عكس عقود الخدمة التي تعتمدها الحكومة العراقية مع الشركات المتعاقدة معها عن طريق اجراء مناقصة لأقل رسوم للبرميل كمكافآت عن رأس المال والنفقات التشغيلية ، وتتميزعقود الخدمة بأمتلاك الدولة للمنشآت وتحمل كافة أوجه المجازفة ، اما الشركات النفطية فهي تشترك في المجازفة

مع الحكومة وحصتها في الارباح غالبا ما تكون نقدية ولا تحتفظ بحق الحصول على النفط وتجازف برأسمالها وتحصل على رسومها بالدولار ، اما التحكم الاداري فهو للدولة ، وسبب توجه الحكومة العراقية لعقود الخدمة هو رغبتها في اعادة تأهيل واصلاح حقولها النفطية من اجل زيادة انتاجيتها وتحقيق المزيد من الارباح ، وقد قامت الحكومة العراقية منذ العام 2009 ولحد الآن بأربع جولات تراخيص من اجل هذا الغرض ، يستنتج مما سبق ان زيادة اعتماد اقليم كردستان على عقود المشاركة في انتاج النفط يعود بالأساس الى قلة خبرتها في مجالات الاستكشاف والتنقيب والانتاج مقارنة بالحكومة الاتحادية التي تمتلك خبرة طويلة في هذا المجال ، وتبلغ احتياطات العراق المؤكدة في العام 2011 من النفط ما يقارب 141،350 مليون برميل ، اما احتياطات الغاز فبلغت 3,158 مليار متر مكعب مما يجعلها رابع اكبر دولة في العالم من حيث حجم احتياطات الطاقة بنسبة 9,6% من اجمالي الاحتياطات في العالم ، للمزيد من التفاصيل ينظر : سرحد سردار فتاح ، سياسة الطاقة الصينية في الشرق الأوسط ، بحث ترقية ، وزارة الخارجية ، معهد الخدمة الخارجية ، تشرين الثاني 2014 ، ص ص 105–106 ، ومبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق IEITI ايرادات النفط العراقي 2011 : صادرات النفط ، الاستهلاك المحلي ، وتطوير الحقول ، كانون الأول 2013 ، ص 9 و ص 23 .

[32] سين كات وجوست ر.هيلترمان ورياض القادري ، مصدر سبق ذكره ، ص 177.

[33] بيتر و.غالبريث ، نهاية العراق : كيف تسبب القصور الامريكي في اشعال حرب لا نهاية لها ، بيروت ، الدار العربية للعلوم – ناشرون ، 2007، ص 225 .

[34] هنري باركي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 26 – 28 .

[35] فريق ابحاث ، ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي) ، بغداد – اربيل – بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، 2007 ، ص ص 67 – 68.

[36] دوان برانكاتي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 16– 21.

[37] د.سعد ناجي جواد ، مصدر سبق ذكره ، ص 273.

[38] بيتر و . غالبريث ، مصدر سبق ذكره ، ص 224.

[39] سعدي الابراهيم ، مصدر سبق ذكره ،ص 157 .

[40] د.سعد ناجي جواد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص276 – 277.

[41] دستور اقليم كردستان لعام 2009 ، منشور على الموقع www.gilgamish.org

[42] سعدي الابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 157.

[43] دستور اقليم كردستان لعام 2009 منشور على الموقع www.gilgamish.org

[44] سعد ناجي جواد ، الحالة العراقية ، في : نيفين مسعد ( محررا ) ، كيف يصنع القرار في الانظمة العربية : دراسة حالة الاردن – الجزائر – السعودية – السودان – سوريا – العراق – الكويت – لبنان – مصر – المغرب – اليمن ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2010 ، ص ص 364 –365 .

[45] www.moqatel.com.openshare\behoth\saisia21\ akrad \sec14\doc_cvt.htm

[46] هنري باركي ، مصدر سبق ذكره ، ص 29.

[47] باراج خانا، العالم الثاني : السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد ، بيروت ودبي ، الدار العربية للعلوم ناشرون، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، 2009 ، ص ص 319 –321 .

[48] سعد ناجي جواد ، الحالة العراقية ، في : نيفين مسعد ( محررا ) ، كيف يصنع القرار في الانظمة العربية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص 359 .

[49] جاريت ستانسفيلد ، التوصل الى توازن خطر : السياسة الكردية في عراق ما بعد صدام ، في : : فالح عبد الجبار وهشام داود (محرران) الاثنية والدولة : الاكراد في العراق وايران وتركيا ، ترجمة عبد الاله النعيمي ، بغداد وبيروت ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006، ص ص 449 – 450 .

[50] رشيد الخيون ، لاهوت السياسة : الاحزاب والحركات الدينية في العراق ، بغداد– اربيل– بيروت ، دراسات عراقية ومنشورات الجمل ، 2009، ص 368.

[51] www.moqatel.com.openshare\behoth\saisia21\akrad \sec14\doc_cvt.htm

[52] بيتر و . غالبريث ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 239 –241 .

[53] بيل بارك ، سياسات تركيا تجاه شمال العراق : المشكلات والآفاق المستقبلية ، دبي ، مركز الخليج للأبحاث ، بلا تاريخ ، ص ص 107 –108.

[54] هنري باركي ، مصدر سبق ذكره ، ص 34 .

[55] باراج خانا ، مصدر سبق ذكره ، ص 322 – 323 .

[56] www.moqatel.com.openshare\behoth\saisia21\akrad \sec14\doc_cvt.htm .

[57] ليام اندرسون وغاريت ستانسفيلد ، ازمة كركوك : السياسة الاثنية في النزاع والحلول التوافقية ، ترجمة عبد الاله النعيمي ، بغداد واربيل وبيروت ، دراسات عراقية ، 2009 ، ص ص 398 – 399 .

*** تشكلت الجماعة الاسلامية في كردستان العراق في العام 2000 تحت قيادة الشيخ علي بابير بعد انشقاقها عن حركة الوحدة الاسلامية وهي حركة تؤمن بالعمل الجهادي فضلا عن المدني والسلمي وقد شاركت في جميع الانتخابات العامة والاقليمية ، وفازت بعدد من المقاعد ، لكن المتتبع لفكر رئيس الحزب يجد انه يقف متأرجحا ما بين قبول الديمقراطية على مضض التي ينظر اليها والى العلمانية بحذر وريبة كونهما مفهومين غربيين عن الاسلام ، فالاسلام حسب رأيه قد تجأوز الأولى بديمقراطية الشورى ، اما الثانية فلا مكان لها في الشريعة الاسلامية مع عدم اخفاء ميله للعنف وهو ما يبدو واضحا من خلال تسويغه لعمليات القتل والاغتيال من مبدأ الدفاع وواقع الحال وتسيير الناس على الطريق الصحيح ، اما الاتحاد الاسلامي في كردستان العراق فقد تأسس في العام 1994 وهي جماعة اصلاحية وريثة لتنظيم الاخوان المسلمين كما انها تنظيم غير مسلح يرفع شعاري الاصلاح والاعتدال ويعتمد على الاعمال الخيرية في كسب تأييد الشارع الكردي ، اشترك بحقيبة وزارية في حكومة اقليم كردستان في العام 1996 وساهم في اجتماعات المعارضة العراقية لنظام صدام حسين ، وقد حصل الحزب في انتخابات العام 2005 على خمسة مقاعد في مجلس النواب العراقي وعشرة مقاعد في برلمان اقليم كردستان ، وعشرة مقاعد في انتخابات مجالس المحافظات ، كما اصبح امينه العام عضوا في مجلس الحكم ووزيرا للبيئة في حكومة هذا المجلس ، للمزيد من التفاصيل حول هذه الاحزاب ينظر : رشيد الخيون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 376 – 378 و ص 387 .

[58] ينظر بعض الشباب وهم القوة الصاعدة في كردستان العراق الى قوى المعارضة على انها اما جزء من النظام السياسي الفاسد ، واما كونها تقليدية للغاية بحيث لا تستطيع تمثيلهم لكنهم يلجأون الى هذه الاحزاب نظرا

لعدم وجود وسيلة اخرى يعبرون بواسطتها عن مطالبهم من جهة ، ولأنهم لم ينظموا انفسهم ضمن حزب سياسي مناسب لطموحاتهم وتطلعاتهم من جهة اخرى ، للمزيد ينظر : ماريا فانتابيه، العراق: "ربيع كردي " يتفتح في شمال البلاد بقيادة الشباب ، في : www.carnegie-mec.org

وفريق ابحاث ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 65 – 66 .

59- المجموعة الدولية للازمات ، العراق والاكراد : مواجهة مخاطر الانسحاب ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 387 ، ايار 2011 .

60- وفريق ابحاث ، مصدر سبق ذكره ، ص 66 .

61- مارتن فون برونيسن ، الاكراد وبناء الامة ، ترجمة فالح عبد الجبار ، بغداد–بيروت ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006 ، ص 54 .